

- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان مجتمعين ومنفردين في كافة الامور.  
شؤون الشركة والتوقيع عنها :  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٢/٢/٢٢.

اعلن بان شركة التضامن شركة برامات والعجم سجلت لدي تحت الرقم (٢٨٥٤٩) تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢  
حسب التفاصيل التالية:-

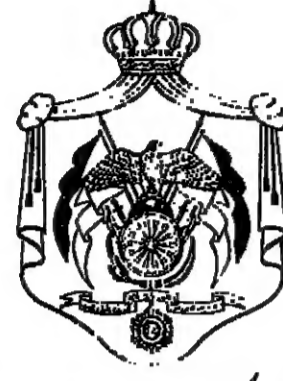
- ١ - اسم الشركة : شركة برامات والعجم.  
٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم : أ - علي فواز ماهر برامات اردني صويلح  
وعناوينهم : ب - رحاب كامل ذيب العجم » عمان  
٣ - غايات الشركة : مكتب هندسي / اشراف وتصميم.  
٤ - مركز الشركة الرئيسي : صويلح.  
٥ - مقدار رأسمال الشركة : ١٠٠٠ دينار.  
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.  
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : في الامور المالية علي فواز ماهر برامات  
شؤون الشركة والتوقيع عنها : منفرداً وفي الامور الادارية والاخرى رحاب العجم منفردة.  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٢/٢/٢٢.

اعلن بان شركة التضامن شركة محمد وجبر سجلت لدي تحت الرقم (٢٨٥٤٨) تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢  
حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة محمد جبر.  
٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم : أ - رياض محمد عطيه حسين محمد اردني الزرقاء  
وعناوينهم : ب - نزار هاشم اسعد جبر » »  
٣ - غايات الشركة : محدد.  
٤ - مركز الشركة الرئيسي : الزرقاء.  
٥ - مقدار رأسمال الشركة : الفين دينار.  
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.  
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكين مجتمعين بكافة الامور.  
شؤون الشركة والتوقيع عنها :  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٢/٢/٢٢.

اعلن بان الشركاء في شركة نادر السليموس وشريكه والسجلت تحت رقم (٤٠٨٧) قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة ومضيها السيد نادر عبد العزيز السليموس مصفياً للشركة وتمت اجراءات التصفية وعليه اعلن عن شطب الشركة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢.

اعلن بان الشركاء في شركة ابراهيم عمرو وشريكه والسجلت تحت رقم (٤٢٠٧) قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة ومضيها السيد ابراهيم محمد عمرو مصفياً للشركة وتمت اجراءات التصفية وعليه اعلن عن شطب الشركة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢.



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨٨٢

## الفرس

- اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ - من الدستور  
٢٢٤ قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ قانون صندوق شهود الدماء المدني المصالح  
٢٢٥ قانون محكمة بلدية الرصيفة  
٢٢٨ قانون محكمة بلدية سحاب  
٢٣١ قانون محكمة بلدية سحاب  
٢٣٤ قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية  
٢٣٦ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية  
٢٣٩ نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة  
٢٤٠ تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٢ تعليمات القوامس والاسس لمعالجة الشهادات غير الاردنية

مديرية المطابع العسكرية

## إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ - من الدستور

يعلن انه مملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيى القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٥٣ الصادر بتاريخ ١٦-٩-١٩٨٩ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

٢-١٩٩٣ م .

رئيس الوزراء  
الشريف زيد بن شاكور

هكذا في العمل

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ٢ - لسنة ١٩٩٣  
قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام لسنة ١٩٩٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها انفاها لم تدل القرينة على غير ذلك :-

|          |   |
|----------|---|
| الصندوق  | : صندوق شهداء الدفاع المدني   |
| الوزير   | : وزير الداخلية   |
| المديرية | : مديرية الدفاع المدني العام  |
| المدير   | : مدير الدفاع المدني العام او من ينوبه خطيا لغايات تنفيذ احكام هذا القانون .      |
| اللجنة   | : لجنة ادارة الصندوق المؤلفة وفق احكام هذا القانون .                              |
| الرئيس   | : رئيس اللجنة .   |
| الشهيد   | : الضابط او ضابط الصف او الفرد او المكلف الذي يتولى بسبب قيامه بواجباته الرسمية . |

المادة ٣ - يؤسس في المديرية صندوق يسمى ( صندوق شهداء الدفاع المدني العام ) .  
يهدف الى تقديم المساعدة لاسر الشهداء .

المادة ٤ - ١ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية له ميزانية مستقلة يمثلها الرئيس .  
٢ - يمثل النائب العام الصندوق في الدعاوى المقامة منه او عليه وتطبق عليها احكام قانون دعاوى الحكومة المعمول به .

المادة ٥ -  
تكون الواردات المالية للصندوق من :-  
١ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب الضباط وضباط الصف والافراد والمكلفين .  
٢ - اي مبيعات او تبرعات مالية يحصل عليها الصندوق على ان تؤخذ موافقة الوزير على المساعدات والتبرعات التي ترد من جهات غير رسمية بتنسيب من المدير .

المادة ٦ - ١ - تتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من خمسة ضباط يعينون بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير لمدة سنتين قابلة للتجديد .  
٢ - يعين الوزير أحد الضباط رئيسا للجنة ويختب اللجنة من بين اعضاءها نائب للرئيس وابينا للصندوق .  
٣ - يعين المدير اثنين من اللجنة والمحاسب والمستخدمين الاخرين وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

## المادة ٧ - ١ -

تتخذ اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويتألف النصاب القانوني لاي اجتماع تتمتعده اللجنة بحضور اربعة من اعضاءها على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم ، وتتخذ قراراتها بالاغلبية او بأكثرية اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

ب - يتولى امين السر تنظيم محاضر الجلسات وتدوين القرارات التي تتخذها اللجنة .

## المادة ٨ -

تتألف اللجنة من:

- ١ - تخطيط السياسة العامة للصندوق وتقديم قيمة الاعانات وكيفية صرفها .
- ب - اعداد الموازنة العامة للصندوق وقرارها من قبل الوزير بناء على تنسيب المدير .
- ج - مراقبة الحسابات والدفاتر التي ينص عليها في هذا القانون وحفظها .
- د - استثمار اموال الصندوق .
- هـ - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التوصيات بشأنها للمدير .
- و - التوصية للمدير بمقدار الاعانة الفورية الواجب تقديمها لاسر الشهداء والهدايا التي ستقدم لهم في المناسبات القومية والدينية والاعانات التعليمية التي ستقدم لابناء الشهداء .
- ز - اقتراح التعليمات الادارية والمالية لادارة الصندوق لاتقرارها من الوزير بناء على تنسيب المدير .

## المادة ٩ - ١ -

يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط وضابط صف وفرد ومكلف في الدفاع المدني ويجري اقتطاع الاشتراك شهريا من رواتبهم من قبل الادارة المالية في المديرية وفقا لما يلي ، وتعتبر خدمة الجزء من الشهر شهرا كاملا لفحبات الانتطاع :

- ١ - مكلف او شرطي او عريف ٥٠ فلسا
- ٢ - رئيس ١٠٠ فلسا
- ٣ - وكيل او تلميذ مرشح ٢٠٠ فلسا
- ٤ - وكيل اول او ملازم او ملازم اول او تنفيذي ٣٠٠ فلسا
- ٥ - رائد او مقدم ٤٠٠ فلسا
- ٦ - عقيد فمالي فوق ٥٠٠ فلسا

ب - للوزير بناء على تنسيب المدير وتوصية اللجنة زيادة او تخفيض الانتطاعات الشهرية المنصوص عليها في البقرة ١ - من هذه المبررات .

## المادة ١٠ -

تستثمر اموال الصندوق بالطريقة التي تقرها اللجنة وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ولا يجوز استثمارها في مشاريع اسكانية او بالائراض منها لامراد الدفاع المدني .

## المادة ١١ - ١ -

يبلغ لورثة الشهيد اعانة مادية يحددها المدير بناء على توصية اللجنة على ان لا تزيد هذه الاعانة على خمسة آلاف دينار وليرة واحدة فقط .

ب - يجوز في الاعيان القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او هبنة لمئات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة .

## المادة ١٢ -

تبدا السنة المالية للصندوق في الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

## المادة ١٣ -

تسبك الدفاتر المالية التالية من قبل امين الصندوق بعد ترتيبها وحفظها حسب الاصول :

- ١ - دفتر الصندوق لتبدا المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب سنداته .

- ٢ - دفتر الاستاذ يحوى جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية ويعتبر سجل الراتب لدى مدير الادارة المالية سجل استاذ فردي .
- ٣ - السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتنائها .
- ٤ - ملفات بارقام متسلسلة للمراسلات .
- ب - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الصندوق .

## المادة ١٤ - ١ -

مند عجز الصندوق عن تقديم الاعانات تتولى المديرية تسديد النقص من الموارد التي تجدها مناسبة شريطة ان لا تتحمل الخزينة او موازنة الدفاع المدني اي نفقات لهذه الغاية .

ب - في حالة حل الصندوق تصبح جميع موجوداته ملكا للجمعية الخيرية التابعة للمديرية .

المادة ١٥ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طلال

١٦-١-١٩٩٣ م

|   |  |   |   |
|---|--|---|---|
| وزير الخارجية<br>الدكتور كامل ابو جابر                            | نائب رئيس الوزراء ووزير النقل<br>المهندس علي السحيمات                          | نائب رئيس الوزراء<br>نقيب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>دوقان الهنداوي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاهر |
| وزير المالية ووزير<br>الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانه    | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين                           | وزير السياحة والآثار<br>ينال حكمت   | وزير التعليم العالي<br>الدكتور عوض خليفات         |
| وزير المياه والري ووزير<br>الزراعة والوكالة<br>المهندس سمير قعوار | وزير الاشغال العامة والاسكان<br>وزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل السرور | وزير البريد والاتصالات<br>جمال الصرايرة   | وزير العدل<br>يوسف المبيضون                       |
| وزير الشباب<br>الدكتور صالح ارشيدات                               | وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي ابو الفرج | وزير الداخلية<br>جودت السبول  | وزير دولة<br>جمال حنية الغريشة                    |
| وزير الاعلام<br>محمود الشريف                                      | وزير الشؤون<br>البلدية والقروية والبيئة<br>د. عبدالرزاق طيشات                  | وزير الشؤون والمغتربات الاسلامية<br>الشيخ مزالدين الخطيب التميمي                  | وزير دولة<br>للشؤون البرقانية<br>عاطف البطوش      |
| وزير الشؤون<br>محمود السقا  | وزير الثقافة<br>الدكتور محمود السمرة   | وزير دولة<br>سلطان العدوان  | وزير دولة<br>للشؤون البرقانية<br>عاطف البطوش      |
| وزير الشؤون<br>محمود السقا  | وزير الثقافة<br>الدكتور امين طهوا المشقة                                       | وزير الصحة<br>الدكتور عارف البطينة  |   |

هكذا في العمل

## نخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ - من الدستور  
وفاء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتامر بأصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢ - لسنة ١٩٩٢  
قانون محكمة بلدية الرصيفة .

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون محكمة بلدية الرصيفة لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تصدق على مدينتي الرصيفة ومحكمة تدهنسي ( محكمة بلدية الرصيفة ) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد يعين لها قاض او اكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتمدد في المكان الذي تعده لها بلدية الرصيفة بموافقة وزير العدل .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه ، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته .

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتيبة المحاكم النظامية اما الموظفون غير الصنفين ويعقود فيمينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل .

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية الرصيفة وموظفوها لاشرف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة ٥ - ١ - يلتزم بلدية الرصيفة بتفكيك انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما يلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل .

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين الصنفين في محكمة بلدية الرصيفة خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسن مائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهريا الى صندوق التقاعد .

المادة ٦ - ١ - لووزير العدل ان ينتدب ايما من القضاة في محكمة بلدية الرصيفة او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الرصيفة .

ب - لووزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية الرصيفة ليعمل قاضيا في هذه المحكمة .

المادة ٧ - ١ - تختص محكمة بلدية الرصيفة في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي تصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحصل عليها :-  
١ - قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ م .

٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ - لسنة ١٩٦٦ م .

٣ - قانون السير رقم ١١ لسنة ١٩٨١ م .

٤ - قانون رخص الميكن رقم ٢ - لسنة ١٩٧٩ م .

٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ م .

٦ - قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ - لسنة ١٩٥٣ م .

٧ - الجرائم المتعلقة بالكلاب والحديقة ومكافحة الملايا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ م .

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ - لسنة ١٩٧٣ م .

٩ - الجرائم المتعلقة بذبذب الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور .

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها .

المادة ٨ - يكون لمدعي عام محكمة بلدية الرصيفة وللقاض في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منهما صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اسديرتها المجلس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ - من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩ - ١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها او تفرضها محكمة بلدية الرصيفة الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب - لقاضي محكمة بلدية الرصيفة حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات .

المادة ١٠ - يقوم محضرو محكمة بلدية الرصيفة ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١ - ١ - ترسل محكمة بلدية الرصيفة جودلا بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام الرصيفة عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب - للنائب العام ولمدعي عام الرصيفة اذا لم يكن لمحكمة بلدية الرصيفة مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢ - تستعمل المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها التي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية الرصيفة عند العمل بهذا القانون وتحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية الرصيفة لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتعود للتنفيذ لدى محكمة بلدية الرصيفة .

محكمة بلدية الرصيفة

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلّفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٦-١-١٩١٢ م .

|   |   |  |  |
|---|---|--|--|
| وزير الخارجية<br>د. كامل أبو جابر   | نائب رئيس الوزراء<br>وزير النقل<br>المهندس علي السحيبات                 | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>دوقان الهنداوي   | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور |
| وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانة                     | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين                       | وزير السياحة والآثار<br>يغال حكمت                              | وزير التعليم العالي<br>الدكتور عوض خليفات          |
| وزير الأشغال العامة والإسكان<br>وزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل السرور  | وزير البريد والاتصالات<br>جمال الصرايرة                                 | وزير العدل<br>يوسف الجيفسيون                                   |  |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي أبو الراغب | وزير الداخلية<br>جودت السببول   | وزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة<br>المهندس سمير قعوار |  |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة<br>د. عبدالرزاق طيشات                      | وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية<br>الشيخ مزاحين الخطيب التميمي | وزير الشباب<br>الدكتور صالح ارشيدات                            |  |
| وزير الثقافة<br>الدكتور محمود السيرة  | وزير دولة<br>سلطان العدوان  | وزير دولة للشؤون البرلمانية<br>عاطف البطوش                     | وزير الاعلام<br>محمود الشريف                       |
| وزير التنمية الاجتماعية<br>الدكتور أمين هزوات المشاقبة                          | وزير الصحة<br>د. عازف البطاينة  | وزير التعمير<br>محمد السقايف                                   |  |

### الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٢١ - من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب تصادق على القانون الاتي ونامر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ٤ - لسنة ١٩٩٢  
قانون محكمة بلدية سحاب

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون محكمة بلدية سحاب لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث في مدينة سحاب محكمة تدعى ( محكمة بلدية سحاب ) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتعمل في المكان الذي تحدده لها بلدية سحاب بموافقة وزير العدل .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف ومهام الادمي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه ، وإلى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهامه وظائفه .

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب أو أكثر بالطريقة التي يعين بها كتيبة المحاكم النظامية اما الموظفون غير المصنفين ويمتدعون فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على ترشيح أمين عام وزارة العدل .

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية سحاب وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة ٥ - ١ - تلزم بلدية سحاب بتفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بتوفير رواتب القضاة والموظفين وملاواتهم وثقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل .

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية سحاب خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية جسم مقادرات التقاعد من رواتبهم وارسلها شهرياً إلى صندوق التقاعد .

المادة ٦ - ١ - لووزير العدل أن ينتدب ايها من القضاة في محكمة بلدية سحاب او الادمي العام فيها ليقيم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في أي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقيم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية سحاب .

ب - لووزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية سحاب ليعمل قاضيا في هذه المحكمة .

المادة ٧ - ١ - تختص محكمة بلدية بحساب في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة أو التي تصدر بمقتضىها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة أو تحلل محلها :-

- ١ - قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ م .
- ٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧١ - لسنة ١٩٦٦ م .
- ٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ م .

- ٤ - قانون رخص المهن رقم ٢ - لسنة ١٩٧٩ م .
- ٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ م .
- ٦ - قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ - لسنة ١٩٥٢ م .

٧ - الجرائم المتعلقة بالكله الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ م .

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢ - لسنة ١٩٧٢ والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور .

ب - تحكم هذه المحكمة بإزالة المخالفات والتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالإضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها .

المادة ٨ - يكون لمدمي عام محكمة بلدية بحساب وللناضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منهما صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها أو أصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الأردنية أو الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخاللة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ - من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩ - ١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوليها أو تفرضها محكمة بلدية بحساب الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لأحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب - لقااضي محكمة بلدية بحساب حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لأحكام قانون العقوبات .

المادة ١٠ - يقوم مخضرو محكمة بلدية بحساب ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١ - ١ - ترسل محكمة بلدية بحساب جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً الى النائب العام كما ترسل القضايا المرفوعة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدمي عام محكمة البلدية مند وجودها الى مدمي عام بحساب عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب - للنائب العام ولدمي عام بحساب اذا لم يكن لمحكمة بلدية بحساب مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الأخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها التي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية بحساب منذ العمل بهذا القانون وتحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية بحساب لتنفيذها . أما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية بحساب .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٦-١-١٩٩٣ ج .

|   |  |  |  |
|---|--|--|--|
| رئيس الوزراء<br>والوزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور             | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>ذوقان الهنداوي                     | نائب رئيس الوزراء<br>وزير النقل<br>المهندس علي السهيما | وزير<br>الخارجية<br>الدكتور كامل أبو جابر    |
| وزير<br>المالية ووزير<br>الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانه | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين                             | وزير<br>السياحة والآثار<br>يونس حكمت                   | وزير<br>التعليم العالي<br>الدكتور عوض خليفات |
| وزير المياه والري<br>ووزير الزراعة بالوكالة<br>المهندس سمير قعوار | وزير الأشغال العامة والإسكان<br>ووزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل السورور | وزير<br>الداخلية<br>جمال حنية الغريشة                  | وزير<br>المعدل<br>يوسف المبيضين              |
| وزير<br>الصيد<br>الدكتور صالح ارشودات                             | وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>ووزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي أبو الرقاب | وزير<br>الدولة<br>جمال حنية الغريشة                    | وزير<br>الدولة<br>جمال حنية الغريشة          |
| وزير<br>السلام<br>محمود الشريف                                    | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>د. عبدالرزاق قبيشات                   | وزير<br>الدولة<br>جمال حنية الغريشة                    | وزير<br>الدولة<br>جمال حنية الغريشة          |
| وزير<br>التربية<br>الدكتور محمود السمرة                           | وزير<br>الدولة<br>سلطان المدوان  | وزير<br>الدولة<br>عاطف البطوش                          | وزير<br>الدولة<br>عاطف البطوش                |
| وزير<br>التربية الاجتماعية<br>الدكتور أمين مود المشاقبة           | وزير<br>الدولة<br>سلطان المدوان  | وزير<br>الدولة<br>عاطف البطوش                          | وزير<br>الدولة<br>عاطف البطوش                |

## محسن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٢١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونامر بامسـداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ٥ - لسنة ١٩٩٣  
قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني  
بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
و  
حكومة جمهورية الصين الشعبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لسنة ١٩٩٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الخيارات المتوخاه منها .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٦-١-١٩٩٣ م .

### الحسين بن طلال

|   |   |  |  |
|---|---|--|--|
| وزير الخارجية<br>الدكتور كامل أبو جابر  | نائب رئيس الوزراء<br>وزير النقل<br>المهندس علي السحيبات | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>نوفان الهنداوي   | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شكر                 |
| وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانه                     | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عمر الدين      | وزير السياحة والاثر<br>ينال حكمت                               | وزير التعليم العالي<br>الدكتور عوض خليفات                        |
| وزير الاشغال العامة والاسكان<br>وزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل المسور  | وزير البريد والاتصالات<br>جمال الصرايرة                 | وزير العدل<br>يوسف الجببسين                                    | وزير الداخلية<br>جودت السيول                                     |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي أبو الراغب | وزير الدولة<br>جمال حديدة الخريشة                       | وزير المياه والري ووزير الزراعة والوكالة<br>المهندس سمير قعوار | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة<br>الدكتور عبد الرزاق طيشات |
| وزير التوظيف<br>محمد السبقال  | وزير دولة<br>سلطان العدوان                              | وزير الشؤون البرلمانية<br>عاطف الخطوشي                         | وزير التعليم العالي والبحث العلمي<br>الدكتور محمود السيرة        |
| وزير الصحة الاجتماعية<br>الدكتور أمين عواد المشاقبه                             | وزير دولة<br>سلطان العدوان                              | وزير الشؤون البرلمانية<br>عاطف الخطوشي                         | وزير التعليم العالي والبحث العلمي<br>الدكتور محمود السيرة        |
| وزير الصحة الاجتماعية<br>الدكتور أمين عواد المشاقبه                             | وزير دولة<br>سلطان العدوان                              | وزير الشؤون البرلمانية<br>عاطف الخطوشي                         | وزير التعليم العالي والبحث العلمي<br>الدكتور محمود السيرة        |

## اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين قد اتفقتا على ما يلي :-

### المادة الاولى

وفقا لطلب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية قرضا بدون فائدة الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة - ٥٠ - مليون يوان صيني يتم استعماله خلال خمس سنوات من تاريخ ١ ايلول سنة ١٩٩٠ الى ٣١ آب سنة ١٩٩٥ وان لم يتم استعمال القرض خلال الفترة المحددة يمكن تمديد اجل استعماله عن طريق التشاور بين حكومتى البلدين .

### المادة الثانية

يستعمل القرض المذكور اعلاه في تمويل مشاريع التعاون الاقتصادي والفني التي يتم الاتفاق عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية على ان يتم الاتفاق بين الجانبين على الشروط لكل مشروع يمول من هذا القرض على حدة .

### المادة الثالثة

تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتسديد القرض المذكور اعلاه بالتسليمات ومن خلال صادرات اردنية يتلق عليها الجانبان او بالعمله القابل للتحويل خلال مقرر سنوات ابتداء من تاريخ ١ ايلول سنة ٢٠٠٠ الى ٣١ آب سنة ٢٠١٠ على ان يتم تسديد عشر اجمالي القرض كل سنة .

### المادة الرابعة

يما يتعلق بالترتيبات الحسابية التفصيلية الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية يقوم كل من البنك المركزي الاردني والبنك الصيني بوصفهما بعد التشاور بينهما .

### المادة الخامسة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها وتبقى الى حين اتمام حكومتى البلدين بجميع التزاماتهما الواردة في هذه الاتفاقية .  
وقعت هذه الاتفاقية في عمان في يوم ١٥ شهر آب سنة ١٩٩٠ وحررت من نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية والصينية ويعتبر كل من النصين معادلا للاخر .

من حكومة جمهورية الصين الشعبية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

## نظام المحامين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٥ - لسنة ١٩٩٣  
نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل وظائف الفئة العليا المنصوص عليها في الفقرة - ١ - من المادة ١٣ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء وظائف المجموعة الأولى الواردة فيها والاستعاضة عنها بالوظائف التالية :

المجموعة الأولى :

- قاضي القضاة
- رئيس ديوان المحاسبة
- رئيس ديوان الخدمة المدنية
- الامين العام لرئاسة الوزراء
- رئيس ديوان التشريع والراي
- رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

ثانيا : بالغاء وظائف المجموعة الثانية الواردة فيها والاستعاضة عنها بالوظائف التالية :-

المجموعة الثانية :

- المستشار الحقوقي في رئاسة الوزراء
- المستشار في ديوان التشريع والراي

ثالثا : باضافة الوظيفة التالية الى وظائف المجموعة الثالثة الواردة فيها :-  
المستشار في ديوان التشريع والراي

المادة ٣ - يلغى نص البند ٣ من الفقرة - ١ - من المادة ٢١ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
٣ - أحد موظفي الديوان من الفئة الأولى  
أو الثانية يمينه رئيس الديوان وله استبدال غيره به في اي وقت تقتضيه

المادة ٤ - يلغى نص البند (١) من الفقرة (ج) من المادة ٢٦ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١ - يمين حامل الشهادة الجامعية الأولى في تخصصات طب الأسنان والطب البيطري والصيدلية والهندسة وكذلك حاصل الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الطبية المساندة التي لا تتل مدة الدراسة فيها للحصول على الشهادة الأخيرة من خمس سنوات :-  
بموجب الفئة الأولى من الدرجة السادسة من الفئة الثانية

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة - ١ - من المادة ٣٦ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١ - يكون الموظف المعين في الخدمة المدنية لأول مرة تحت التجربة لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ مباشرته العمل في وظيفته ، على ان يستعاض عنها خدمة الموظف اثناء مدة التجربة لعدم كفايته او سوء سلوكه بقرار من الوزير اذا كان من موظفي الفئة الأولى وبقرار من الامين العام اذا كان من موظفي الفئات الثانية او الثالثة او الرابعة ، ويعتبر الموظف مثبثا تلقائيا في الخدمة اذا لم يصدر قرار بانتهاء خدمته على ذلك الوجه خلال مدة التجربة .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة - ج - من المادة ٤٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ج - استغلال وظيفته لخدمة اي اهداف أو مصالح حزبية أو الاشتراك في اي تظاهرة أو اضراب أو اعتصام .

المادة ٧ - تعدل المادة ٦٥ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-  
اولا : بالغاء عبارة ( مجلس الوزراء ) الواردة في الفقرة - ١ - منها والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس الوزراء ) .

ثانيا : بالغاء عبارة ( مجلس الوزراء ) الواردة في الفقرة - ج - منها والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس الوزراء ) .

المادة ٨ - تعدل المادة ٩٤ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-  
اولا : بالغاء نص كل من البندين ٢ و ٤ من الفقرة - ١ - منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

٢ - للموظف :  
إذا اقتضت ظروف الأسرة أن تتفرغ للعناية بطفلها الرضيع أو بآي من ابنائها أو بزوجها أو بأحد والديها إذا كان أي منهم مريضا وكانت أحوالهم الصحية تستدعي ذلك .

٤ - للموظف :  
للنعاية بأحد والديه أو زوجته أو أحد ابنائه إذا كان أي منهم مريضا .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة - ج - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ج - تمنح الاجازة دون راتب وعلاوات وفقا للاجراءات التالية :-

١ - بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير للموظف من الفئة العليا .  
٢ - بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام للموظف من الفئتين الأولى والثانية .  
٣ - بقرار من الامين العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف من الفئتين الثالثة والرابعة .

المادة ٩ - تعدل المادة ١٢٠ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-  
اولا : بالغاء عبارة ( مجلس الوزراء ) الواردة في الفقرة - ١ - منها والاستعاضة عنها بعبارة ( لرئيس الوزراء ) .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب - اذا اودع الموظف في بعثة دراسية الى إحدى الجامعات أو المعاهد الأردنية للحصول على أي درجة علمية أو شهادة أو مؤهل علمي تدريبي بعد اوقات الدوام الرسمي فيكون التزامه بالخدمة بعد انتهائهما بمسؤولية البعثة التي استوفرتها البعثة .  
اذا كان الموظف متفرغا للبعثة فيكون التزامه بالخدمة لمدة تعادل مئتي اداء التفتيش استغرقتها البعثة وفي كل من الحالتين تدفع للموظف رواتبه وعلاواته والرسوم الجامعية واثمان الكتب والبدل الذي تحدده اللجنة لتفقاته .

المادة ١٠ - يلغى نص البند - ١ - من الفقرة - ١ - من المادة ١٢١ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - راتبه وعلاواته كامله عن الأشهر الستة الأولى من مدة البعثة أو الدورة .

المادة ١١ - تعدل الفقرة (د) من المادة ١٥٢ من النظام الأصلي بالغاء عبارة « مجلس الوزراء » الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس الوزراء ) .

مركز العمل

المادة ١٢- يلغى نص المادة ١٥٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥٣ -

يتم الاستغناء عن الموظف بقرار من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والراتب اذا فرضت عليه ثلاث عقوبات مختلفة من المتطلبات التأديبية المنصوص عليها في البنود من ٣- الى ٧- من الفقرة ١- من المادة ١٢٢ من هذا النظام ولا يجوز اعادة تعيينه في الخدمة المدنية الا بعد مرور ثلاث سنوات على الاقل على صدور قرار الاستغناء عنه وحصوله على قرار من رئيس الوزراء بالموافقة على اعادة تعيينه في الخدمة المدنية .  
المادة ١٣- يلغى نص كل من الفقرتين (هـ) و (و) من المادة ١٦٦ من النظام الاصلي ويستعاض عنهما بما يلي :-  
هـ - للوزير ان يفوض ايا من الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى هذا النظام الى الامين العام او الى اي من كبار موظفي الدائرة في المركز والمحافظة والاولوية .  
و - للامين العام ان يفوض ايا من الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى هذا النظام الى اي من كبار موظفي الدائرة في المركز والمحافظة والاولوية .  
١٩-١-١٩٩٣ م .

### الحسين بن طلال

|   |   |   |
|---|---|---|
| وزير الخارجية<br>الدكتور كامل أبو جابر  | نائب رئيس الوزراء<br>وزير النقل<br>المهندس علي السحيمات                     | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور                        |
| وزير دولة<br>لشؤون رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين                            | وزير السياحة والآثار<br>ينال حكمت   | وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة<br>الدكتور عوض خليفات |
| وزير الاشغال العامة والاسكان<br>وزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل السرور  | وزير البريد والاتصالات<br>جمال الصرايرة                                     | وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانه               |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي أبو الراغب | وزير الداخلية<br>جودت السبول  | وزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة<br>المهندس سمير قعوار            |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة<br>الدكتور عبدالرزاق طيبشات                | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية<br>الشيخ مراد الدين الخطيب التميمي | وزير الشباب<br>الدكتور صالح ارشيدات                                       |
| وزير الثقافة<br>الدكتور محمود السيرة  | وزير دولة<br>لشؤون البرلمانية<br>عاطف البطوش                                | وزير الاعلام<br>محمود الشريف  |
| وزير التنمية الاجتماعية<br>الدكتور امين عواد المشاقبة                           | وزير الصحة<br>الدكتور غارف البطاينة   | وزير التكوين<br>محمد السقايف  |

### نحسب الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٦ - لسنة ١٩٩٣  
نظام معدل لنظام التنظيم الاداري  
لوزارة الصحة

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة لسنة ١٩٩٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ٧٣- لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٣- من النظام الاصلي باعتباره ما ورد فيها مقرة ١- واضافة الفقرة ١- بالنص التالي اليها :-

( ب - على الرغم مماورد في المادة ٢- من هذا النظام والفقرة ١- من هذه المادة للوزير احداث مديرية للصحة في المنطقة الشرقية لمحافظة العاصمة ) .

### الحسين بن طلال

١٩-١-١٩٩٣ م .

|   |   |   |
|---|---|---|
| وزير الخارجية<br>الدكتور كامل أبو جابر  | نائب رئيس الوزراء<br>وزير النقل<br>المهندس علي السحيمات                   | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور                        |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين                               | وزير السياحة والآثار<br>ينال حكمت   | وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة<br>الدكتور عوض خليفات |
| وزير الاشغال العامة والاسكان<br>وزير العمل بالوكالة<br>المهندس سعد هائل السرور  | وزير البريد والاتصالات<br>جمال الصرايرة                                   | وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة<br>باسل جردانه               |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير التخطيط بالوكالة<br>المهندس علي أبو الراغب | وزير الداخلية<br>جودت السبول  | وزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة<br>المهندس سمير قعوار            |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة<br>الدكتور عبدالرزاق طيبشات                | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية<br>الشيخ عز الدين الخطيب التميمي | وزير الشباب<br>الدكتور صالح ارشيدات                                       |
| وزير الثقافة<br>الدكتور محمود السيرة  | وزير دولة<br>لشؤون البرلمانية<br>عاطف البطوش                              | وزير الاعلام<br>محمود الشريف  |
| وزير التنمية الاجتماعية<br>الدكتور امين عواد المشاقبة                           | وزير الصحة<br>الدكتور غارف البطاينة                                       | وزير التكوين<br>محمد السقايف  |

تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٩٢م  
تعليمات القواعد والاسس لمعادلة الشهادات  
في الاردنية

- صادرة بمقتضى المادتين ١١ و ١٢ من نظام رقم ٢٣ - لسنة ١٩٨٦ ، ( نظام معادلة الشهادات ) .
- تلقى المادة التاسعة من تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٨٦ ، ويستعاض عنها بالنص التالي :
- لمعادلة الدرجة الجامعية الثالثة يشترط ما يلي :—
- أ — الحصول المسبق على الدرجة الجامعية الاولى .
- ب — ان لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها من سنتين بعد الدرجة الجامعية الثانية او ثلاث سنوات بعد الدرجة الجامعية الاولى شريطة ان تكون سنواتها على الاقل في كلتا الحالتين دراسة منتظمة .
- ج — ان تكون الشهادة قد منحت بعد اجراء بحث اصيل في حفل التخصص .
- د — ان تكون اعلى شهادة اكاديمية يسجل لها الطالب في نظام التعليم العالي لذلك البلد .

وزير التعليم العالي  
الدكتور عوض خليفات

مكتبة العمل